إعادة هيكلة القطاعات الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في سياق الاقتصاد الأخضر

د. حمزة بن سويسي [1]
ط.د. ربيعي الهاشمي [2]
ط.د. عمران الزين [3]

الملخص:

يعد النمو الاقتصادي من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره؛ ويعتبر السعي وراء تحقيقه من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة. إن جل استراتجيات التنمية والنمو الاقتصادي تقوم على تشجيع التراكم السريع للرأسمال المادي والبشري على حساب الاستنزاف والإتلاف المبالغ فيه للرأسمال الطبيعي. وقد تسببت هذه النماذج التنموية في إنتاج أزمات عدة ذات طابع اقتصادي؛ اجتماعي؛ وبيئي؛ يجمعها قاسم مشترك واحد هو التوظيف غير السليم لرؤوس الأموال. لذلك تعددت البرامج والمخططات التنموية التي يمكن أن تتبعها الدول قصد تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ولعل أبرزها هو الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛ الذي يحقق توازن بين التدبير المستدام للثروات الطبيعية وخلق مناصب الشغل ثم إنتاج الثروة ومنه تحقيق التنمية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي؛ التنمية المستدامة: الاقتصاد الأخضر؛ البيئة.

Abstract:

Economic growth is one of the most important indicators of the welfare and prosperity of society. The pursuit of it is one of the most important issues of concern to sociologists, economists and politicians. Most of the strategies of development and economic growth are based on encouraging the rapid accumulation of physical and human capital at the expense of depletion and excessive destruction of natural capital. These developmental models have produced several crises of an economic, social and environmental nature; One common denominator is the improper recruitment of capital. Therefore, there are many programs and development plans that can be followed by States in order to achieve comprehensive economic development, most notably the transition to a green economy; which balances between the sustainable management of natural resources and the creation of jobs and then the production of wealth and from it to achieve the desired development.

Keywords: Economic growth; Sustainable development; Green economy; The environment.

مقدمة:

انعكست التطورات الاقتصادية الدولية غير المواتية على أوضاع الاقتصاديات العربية في ظل استمرار تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية واقتصاديات الأسواق الصاعدة وانخفاض الأسعار العالمية للنفط؛ كما استمر خلال السنوات الأخيرة تأثر عدد من الدول العربية بأوضاع داخلية امتدت آثارها إلى دولة عربية أخرى مجاورة لها تبين الأدلة المتنامية أن الانتقال إلى الاقتصاد

[1] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: bensouicihamza@yahoo.fr
[2] جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر. Email: elhachemirebiai@gmail.com
[3] جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر. Email: Zineamrane23021981@gmail.com

الأخضر له مبرراته الاجتماعية والاقتصادية السليمة، وهناك حجج قوية تنشأ لمساندة مضاعفة الجهود التي تبذلها الحكومات والقطاع الخاص للمشاركة في مثل هذا التحول الاقتصادي، وذلك من خلال دعم القطاع العام لأهمية فتح المجال لتنافسية المنتجات الخضراء وتقوية البنى التحتية للسوق والآليات المبنية على ميكانيزمات الاستدامة وإعادة توجيه الاستثمارات العامة؛ في حين يشرف القطاع الخاص على إدراك الفرص الحقيقية التي يمثلها الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في القطاعات الأساسية، إذ يعتبر التحول نحو الاقتصاد الأخضر المبرر الأساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية، خاصة فيما يتعلق بتخفيف الفقر وتحقيق الأمن الاقتصادي، وإرساء الاستقرار الاجتماعي، لاسيما وأن معظم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الحديث ناجمة عن سوء تخصيص الموارد وعدم توجيهها لدعم الاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، المواصلات المستدامة، الزراعة المستدامة، حماية النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي والمحافظة على الأرض والمياه. انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور إعادة هيكلة القطاعات الإستراتيجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في سياق الاقتصاد الأخضر؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي قسمنا هذه الدراسة الى ثلاث محاور حاولنا من خلاله الإحاطة بأهم جوانب موضوع الدراسة:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر؛
- المحور الثاني: إعادة هيكلة القطاعات الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية؛
- المحور الثالث: : تثمين عوائد الطاقة لتنويع الاقتصاد (مداخل أخرى لهيكلة الاقتصاد).

وخلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج و التوصيات.

أهمية الدراسة (Importance of Study):

تظهر أهمية هذا الموضوع في كون الاقتصاد الاخضر ضرورة حتمية تفرضها حالة التدهور البيئي التي يعيشها عالمنا لذلك حان الوقت لتغيير العقلية وتحمل المسؤولية في اعتناق الفكر الجديد.

أهداف الدراسة(Objectives of Study): تهدف هذه الدراسة إلى الأتي:

1. التعرف على مفهوم الاقتصاد الأخضر؛
2. التعرف على دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة؛
3. التعرف على أهم القطاعات الاقتصادية وخصائصها؛
4. التعرف على متطلبات إعادة هيكلة القطاعات الإستراتيجية؛
5. التعرف على مداخل أخرى لتنويع الاقتصاد.

منهج الدراسة(Methodology of Study) :

تم إتباع أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها كمنهج مناسب لمثل هذه الدراسات، كما يعتمد هذا البحث على الأسلوب المكتبي أو النظري من خلال الاطلاع على المراجع والأبحاث العلمية المتخصصة في هذا المجال ليستخلص من ذلك ما يحقق أهداف البحث.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الأخضر:

الاقتصاد الأخضر مصطلح جديد بدأ استخدامه في الأدبيات البيئية سنة 2008 خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة **(UNEP)** وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في يناير 2009 عندما أصدرت قرارها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أو ما يعرف بمؤتمر (ريو+20) عام 2012 في ريو دي جنيرو وجعلته عنوان رئيسيا: (الاقتصاد الأخضر). ووصف الاقتصاد بأنه أخضر يعني انه اقتصاد يراعي البيئة ويحد من استنزاف مواردها؛ ويرمز اللون الأخضر إلى الممارسات الرحيمة بالبيئة.

2-1- مفهوم الاقتصاد الأخضر:

يُعرِّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية ويُنظر إلى الاقتصاد الأخضر كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد من خلاله كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات الاجتماعية؛ كما أن الاقتصاد الأخضر يعمل على جعل النمو في الدخل مدفوعا من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تُقلل انبعاث الكربون والتلوث، وتعتمد على كفاءة استهلاك الطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي، وتحتاج هذه الاستثمارات إلى التحفيز والدعم عن طريق الانفاق العام الموجه، ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه ويعيد بناءه[1].

كما ينصرف الاقتصاد الأخضر إلى أنه واحد من الثوابت الوثيقة الصلة بتعزيز التقارب بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، حيث يتمحور حول تطوير النظام الاقتصادي الذي يبني ويعزز رأس المال الطبيعي بالموازاة مع تعظيم الفوائد الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية[2]؛ أما مكونات الاقتصاد الأخضر فيمكن استعراضها من خلال الشكل الموالي:

[1] – نحو اقتصاد أخضر : مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواضعي السياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011.
www.unep.org/greeneconomy

[2]- Report on A Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the implications for Africa? www.unep.org.

الشكل رقم : (1) : مكونات والقطاعات الممكنة للاقتصاد الأخضر.

القطاعات المعنية بالاقتصاد الاخضر

الطاقة البديلة	طاقة الشمس والرياح ، الوقود الحيوي ...
الأبنية الخضراء	مواد صديقة للبيئة ، ضبط / تخفيض استهلاك الطاقة و المياه
النقل المستدام	سيارات تعمل جزئيا على الكهرباء، نقل عام ...
إدارة المياه	إعادة استخدام المياه، جمع مياه الأمطار
إدارة النفايات	إعادة التدوير، معالجة النفايات السامة ...
إدارة الأراضي	زراعة عضوية ، إعادة تشجير ...

Source : http://css.escwa.org.lb/sdpd/1390/1-RoulaMajdalani.pdf

ويشتمل الاقتصاد الأخضر على جملة من الخصائص، يمكن إيرادها من خلال ما يلي[1] :

- الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلا لها؛
- الاقتصاد الأخضر يسهل تحقيق التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة؛
- لا يمكن إتباع نهج عالمي واحد؛ فالاقتصاد الأخضر ينبغي أن يتم تبنيه على أساس طوعي يتماشى مع الظروف والأولويات الوطنية؛

[1] – الاقتصاد الأخضر، برنامج الامم المتحدة للبيئة ، 2012، ص: 9.

التقرير متاح على الموقع : http://www.unep.org/gc/gcss-xii/docs/download.asp?ID=3610

- إلى جانب اتخاذ تدابير الانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر، ينبغي تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة (ريو دي جانيرو 1992)؛
- ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين؛ وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً؛
- يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الوطنية؛
- يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

وبالتالي فإن الاقتصاد الأخضر، أو ما يطلق عليه نمط التنمية المستدامة منخفضة البصمة الكربونية يعد التوجه الإستراتيجي لقيادة الاقتصاديات التقليدية إلى التحول وإعادة الهيكلة وفق متطلبات الاستدامة، حيث يتم نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات المحلية والدولية إلى مستوى الاستجابة إلى شروط الاستدامة ضمن مختلف الأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية، من خلال إرساء الأنماط الانتاجية والاستهلاكية المستدامة، التي تُمكن من الحد من الفقر وعدم المساواة، وتقلل من كثافة استخدام الطاقة واستنزاف الموارد وتؤدي إلى تكييف القطاعات الأساسية للاقتصاد وفق ضوابط الاستدامة.

2-2- تحديات الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة:

إن قياس التقدم نحو الأهداف المنشودة يشكل أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ مبادرة الاقتصاد الأخضر ومع أنه لا توجد مجموعة من المؤشرات المتفق عليها دوليا، إلا أنه يمكن أن ندرجها ضمن ثلاث فئات رئيسية:

- المؤشّرات الاقتصادية، ومنها مثلاً حصّة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات أو التلوّث؛ أو كذلك حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة التي تفي بالمعايير المقرّرة بشأن القابلية إلى الاستدامة؛
- المؤشّرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي، ومنها مثلاً كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوّث، إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال، بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي؛
- المؤشّرات التجميعية بشأن مسار التقدّم والرفاه الاجتماعي، ومنها مثلاً المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبّر عن استهلاك رأس المال الطبيعي، بما في ذلك تلك المؤشّرات المقترحة في أُطر العمل الخاصة بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسمّاة "ما بعد الناتج المحلي الإجمالي"، التي يمكن أن تعبّر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة، والرفاه الاجتماعي.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛ إلا أن العمل وفق ميكانيزماته يمكن أن يحقق أهداف الاستدامة، حيث يخلق التناغم بين التوازن الإيكولوجي ومتطلبات الاستقرار والعدالة الاجتماعية،

دون الإطاحة بقاعدة تحقيق الأرباح، ويمكن معالجة مساعي الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ما يلي[1]:

2-2-1- الاقتصاد الأخضر يعزز مساعي الانتقال إلى تخفيف الفقر:

إن الإستراتيجية التي تُعنى بالاقتصاد الأخضر يمكن أن تسهم في تحقيق النمو الأخضر وأن تعود بالنفع على البيئة، من خلال تجديد رأس المال الطبيعي وتعزيزه، بالإضافة إلى التخفيف من حدّة الفقر، وهنالك عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الوثيقة الصلة بالتخفيف من وطأة الفقر والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مثل: قطاع الصيد البحري والزراعة المستدامة ... والتي تعد قطاعات أساسية للتنمية والعمالة والأمن الغذائي...؛

2-2-2- الاقتصاد الأخضر ينطوي على إمكانات لاستحداث فرص عمل إضافية:

يتنبأ تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بأنه من شأن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر إلى غاية 2050 أن يحقق مكاسب في العمالة تتجاوز ما يمكن أن يحققه الاقتصاد التقليدي القائم، وذلك من خلال المناصب المستحدثة في إطار إعادة الهيكلة للقطاعات الاقتصادية في ظل الاستدامة؛ مع الالتزام باستحداث برامج التأهيل والتدريب لتنمية المهارات المتعلقة بنموذج الاقتصاد المستدام؛

2-2-3- الاقتصاد الأخضر يعزز كفاءة استخدام الموارد وأمن الطاقة:

تبني كفاءة استخدام الطاقة والموارد في مختلف القطاعات الاقتصادية هو الهدف المحوري ضمن عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، الأمر الذي يحقق وفورات وانسجام مع شروط التوازنات الطبيعية وترشيد الاستهلاك والاستنزاف للموارد، بالإضافة إلى أن التحول إلى الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة (استخدام تكنولوجيا نظيفة، الاستثمار في الطاقة قليلة الكثافة الكربونية، تطوير الجيل الثاني من إنتاج الوقود، الاستثمار في مجال الطاقات المستقبلية ...) في مختلف القطاعات، من شأنه أن يؤمن الاقتصاد من أزمات أسعار الطاقة، وما يصاحبها من أزمات توأمة مثل أزمة الغذاء، كما يؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية؛

2-2-4- الاقتصاد الأخضر يحقق منافع بيئية:

التحول نحو نمط الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاث غازات الاحتباس الحراري ففي المخطط التصوّري الاستثماري، الذي يُستثمر فيه ما نسبته 2 %من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر، يُخصَّص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجدّدة، بما في ذلك الجيل الثاني من الأوقدة الإحيائية؛ والنتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها 36 % في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي وتُقاس بملايين الأطنان من معادل النفط في كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030، وفي المخطط التصوّري الاستثماري، من شأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة أن ينخفض حجمها من 30.6 جيغاطن في عام

[1] – الاقتصاد الأخضر، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص – ص : 8 – 13.
http://www.unep.org/gc/gc26/download.asp?ID=1964.

2010 إلى 20.0 جيغاطن في عام 2050 (انُظر الشكل رقم : 3-8) ولذلك فإن الاستثمار في الاقتصاد المنخفض انبعاثات الكربون ينطوي على إمكانات كبيرة لمواجهة التحدّيات التي يفرزها تغيّر المناخ.

الشكل رقم : (2): المنافع البيئية (تخفيض ثاني أكسيد الكربون) في ظل الاقتصاد الأخضر.

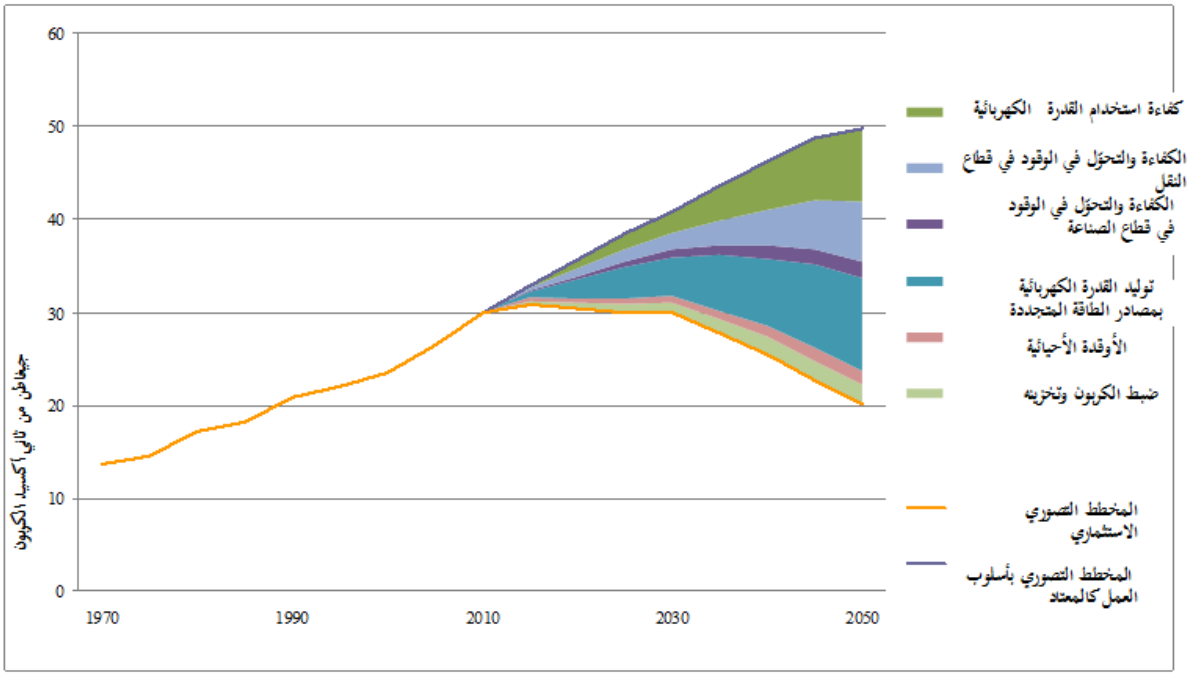

المصدر: الاقتصاد الأخضر ، برنامج الامم المتحدة للبيئة، مرجع سابق، ص : 13.

وعليه فإن الاقتصاد الأخضر يعد بمثابة الجسر الآمن للانتقال إلى اقتصاد مستدام، حيث ينطوي على فرص متعددة ومتنوعة، مثل: تشجيع الابتكار الصديق للبيئة، إنشاء أسواق جديدة، إيجاد فرص عمل والإسهام في القضاء على الفقر كأبرز التحديات التي تواجه البشرية في العصر الحديث، وبالتالي يمكن الأخذ بأن الاقتصاد الأخضر يخلق مجالا للتنمية يتحقق فيه جانب احترام حدود الكوكب وتعزيز الإدارة السلمية والرشيدة (حوكمة) لقاعدة الموارد، الأمر الذي يستدعي توفير الشروط والتدابير اللازمة للانتقال إلى صيغة الاقتصاد الأخضر.

3- التدابير اللازمة للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر:

يبين تقرير الأمم المتحدة للبيئة الصادرة عام 2012، أن استثمار 2 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنوياً على امتداد الفترة 2010- 2050 يمكن أن يحقق نتائج تفوق ما يحققه تصور متفائل للأمور إن هي تركت على حالها، وذلك فيما يتعلق بتوليد النمو الاقتصادي، وفرص العمل والمنافع الاجتماعية، إلى جانب الحد من استهلاك الطاقة والموارد، وزيادة أرصدة الموارد المتجددة، وخفض التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛ غير أن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير مناسبة على صعيد السياسات لإتاحة الانتقال العادل والناجح إلى الاقتصاد الأخضر؛ ويمكن أن تشمل تدابير هذه السياسات ما يلي[1]:

[1] - الاقتصاد الأخضر، برنامج الامم المتحدة للبيئة، 2012، مرجع سابق: ص - ص : 3 - 4 .

– إنشاء أُطر رقابية سليمة: من شأن توافر إطار رقابي جيد التصميم يجري إنفاذه بصورة فعالة أن يُوجد حوافز تشجع الأنشطة الاقتصادية الخضراء وتزيل الحواجز التي تعترض الاستثمار الأخضر؛

– تحديد أولويات الاستثمارات والنفقات الحكومية المكرسة لدعم الاقتصاد الأخضر: من شأن الإعانات الخضراء، والحوافز الضريبية للاستثمار الأخضر، وتدابير دعم الأسعار أن تؤدي، مثلاً، إلى تشجيع تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة في المجال العام وإلى تحويل الأسواق بمضي الزمن؛

– الحد من الإنفاق الحكومي في المجالات التي تستنفد رأس المال الطبيعي: يشجع التخفيض المصطنع لأسعار السلع على الإفراط في الاستهلاك والإنتاج، مما يؤدي إلى ندرة مبكرة للموارد المحدودة أو إلى تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية؛

– استخدام الضرائب والأدوات المستندة إلى الأسواق في تشجيع الاستثمار والابتكار في الأنشطة الخضراء: تعاني الأسعار في الوقت الحاضر من تشوهات كبيرة تثبط الاستثمار الأخضر أو تسهم في عدم زيادته ويتمثل أحد الحلول لهذا التشوه في إدراج التكاليف البيئية والاجتماعية ضمن سعر السلعة أو الخدمة عن طريق ضريبة أو رسم أو غرامة، أو عن طريق مخططات لرُخَصٍ قابلة للتداول؛

– الاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم: هناك حاجة إلى برامج للتدريب وتحسين المهارات من أجل إعداد القوة العاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛

– تعزيز الحوكمة الدولية: بمقدور الاتفاقات البيئية الدولية أن تسهل وتنشط الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق إنشاء أطر قانونية ومؤسسية لمعالجة التحديات البيئية العالمية.

المحور الثاني: إعادة هيكلة القطاعات الإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية

إعادة الهيكلة عادة ما تنصرف إلى خصخصة النشاط وتقليص دور الدولة، واللجوء إلى العمل في إطار قوى السوق وتحرير التجارة العالمية؛ إلا أن المقصود بإعادة الهيكلة في هذه الدراسة هو إحلال نموذج اقتصادي (متنوع في الإنتاج، الاستهلاك، والعمالة في المجتمع)[1] أكثر استدامة من خلال اقتصاد أنظف ومتنوع.

1– القطاعات الاستراتيجية في ظل ضوابط الاستدامة:

تكتسي إدارة عوائد الطاقات الناضبة كمتطلب أساسي في إطار حوكمة هذه المصادر دعما لأهداف الاستدامة أهمية بالغة، خاصة للشعوب التي تعاني من لعنة الموارد وتدهور المستوى المعيشي ومؤشرات التنمية البشرية (تعليم، صحة، عدالة ...)، وتتمحور الإدارة الرشيدة لعوائد المصادر التقليدية للطاقة نحو تنويع الاقتصاد وهيكلة القطاعات الرئيسية وفق نمط الاستدامة (الاستجابة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر ودعم شروط الاستفادة من آلية التنمية النظيفة)؛ وفيما يلي يمكن التعرض لأهم القطاعات الاقتصادية وخصائصها في ظل الاستخدام المستدام الذي يستجيب للمتطلبات البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.

[1] – جابر ابراهيم _ **البيئة والتنمية المستدامة** _ http://xa.yimg.com/kq/groups/.

1-1- الصناعة من أجل تكوين مستدام للثروة :

الصناعة المستدامة تعتمد على تحسين كفاءة استخدام الطاقة كمدخل أساسي على النطاق العالمي، وفي البلدان النامية على وجه الخصوص؛ فالاستثمار في تكنولوجيات ونظم وعمليات كفاءة استخدام الطاقة يمكن أن يوفر عوائد بيئية، اقتصادية واجتماعية، في ظل الاستهلاك العالمي المستمر الذي يعتمد تكنولوجيات ملوثة وكثيفة الكربون مما يُعجِّل احتمالات نضوب إمكانيات النمو والتنمية.

فالاهتمام بخلق قاعدة صناعية ضخمة، من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة (اعتماد توليفة مثلى من الطاقة التقليدية والمتجددة) في الصناعة يحقق الكثير من العوائد البيئية، الاقتصادية والاجتماعية؛ والتي يمكن تلخيصها من خلال ما يلي[1] :

1-1-1- العائد البيئي:

الأثر البيئي لاستخدام الطاقة في الصناعة يكون مباشر(الطلب على الطاقة في الإنتاج) وغير مباشر (الطلب على الطاقة من قبل موردي الطاقة)، وعليه فإن اعتماد التكنولوجيا الأكثر تطورا في كفاءة استخدام الطاقة ورفع معدلات الاعتماد على الطاقات المتجددة يخفض الأثر البيئي ويحقق عوائد ضخمة وذلك لسببين:

- الصناعة مسؤولة عن 25% من الغازات الدفيئة من كل المصادر عالميا، وعند تخصيص الانبعاث غير المباشر من توليد الطاقة وفقا للقطاع فإن التصنيع يساهم بنحو 37% عالميا، وتبلغ النسبة في البلدان النامية 47 %؛

- الصناعة هي المستخدم الرئيسي للموارد الطبيعية، وإعادة هيكلتها في ظل ضوابط الاستدامة يساهم بصورة جوهرية في الحد من استنفاذ الموارد وتحقيق وفورات في استخدامات الطاقات الناضبة.

1-1-2- العائد الاجتماعي:

في الكثير من البلدان النامية يؤدي عدم الكفاءة في استخدام الطاقة من قبل شركات التصنيع إلى ارتفاع النفقات الجارية وتبديد الموارد والطاقة، وبالتالي فإن تحسين توليفة الطاقة المعتمدة يسمح بإعادة توزيع الطاقة نحو الشرائح الأكثر فقرا، وتحرير الموارد للاستثمار في آلات جديدة وتحسينات إضافية في عملية الإنتاج بما يخلق دفعة في التنافسية ونمو الإنتاجية، التوظيف والأجور.

1-1-3- العائد الاقتصادي:

إن الاهتمام بالصناعة وترقية الأداء فيها تبعا لمتطلبات نموذج الاستدامة يساهم في دعم التنمية الاقتصادية وتنوع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، خاصة للدول النامية، فضلا عن أن تحسين كفاءة استخدام الطاقة يخفض النفقات سواءاً على مستوى الدولة أو بالنسبة للشركات، ويخلق وفورات توجه لاستثمارات جديدة، وتظل ربحية مشروعات الطاقة التي أثبتت نجاعتها في الدول الصناعية ويتوقع أن تكون كذلك في البلدان النامية (أُنظر تقرير التنمية الصناعية 2011 ونتائج برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP 2011) مرتبطة بوضع التسعير المناسب للأضرار البيئية.

[1] - تقرير التنمية الصناعية لعام 2011، مرجع سابق، ص - ص : 5 - 7 .

1-2- النقل المستدام:

تعتمد استدامة النقل على تأمين الاستجابة بصفة مستمرة إلى طلبات نقل الأشخاص والبضائع في أحسن ظروف السلامة والراحة، وبأقل استهلاك للطاقة (اعتماد توليفة الطاقة المثلى)، وبأدنى التكاليف ويركز النقل المستدام على سبل النقل الجماعي، ومشاريع التحول إلى الغاز الطبيعي في إطار استخدامات الوقود الأنظف، وتحسين مواصفات الجازولين والديزل، ويعتمد تحسين استدامة قطاع الطاقة على اتباع سياسات ونظم إدارة وتشغيل في قطاع النقل ذات طابع مستدام؛ اعتماد تكنولوجيات نقل متقدمة تدعم كفاءة استخدام الوقود وتقليص انبعاثه؛ تحسين مواصفات الجازولين والديزل؛ تطوير شبكات الطرق ووصول خدمات النقل إلى المناطق الفقيرة والنائية؛ دعم النقل الآمن؛ وتطوير النظم التشريعية والمؤسساتية لقطاع النقل[1] .

ويكتسب قطاع النقل المستدام أهمية بالغة في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث أنه يمثل متغيرا هام واستراتيجي، إذ يعد أساسيا لقيام الاستثمارات واستمرارية الأداء ضمن باقي القطاعات، كما أنه يعزز جاذبية المناطق المعزولة لاستقطاب الشركات والمقيمين[2]، مما يحقق التوازن الجهوي للتنمية، وتوازن التوزيع السكاني لفك الضغط عن المناطق الحضارية، وترشيد السلوكيات الاستهلاكية والإنتاجية، فضلا عن تفعيل مسارات العدالة الاجتماعية، من خلال منح فرص العمل، التعليم، والمشاركة في المجتمع، مما يستدعي دعم الاستثمار في هذا القطاع لرفع مستوى المعيشة، وتحسين شروط الحياة خاصة للفئات المحرومة والمعزولة، حيث يتيح الحصول على الخدمات الأساسية والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة، الغذاء، التعليم العمالة، كما يعمل قطاع النقل المستدام على تعزيز متطلبات التوازن الايكولوجي من خلال تحسين كفاءة الطاقة، والتقليل من استخدام الطاقة التقليدية المتسببة في انبعاث الغازات الدفيئة[3].

1-3- السياحة المستدامة:

تُعرَّف السياحة المستدامة بأنها نقطة تلاق بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، وفق نمط يؤدي إلى حماية ودعم فرصٍ للتطوير المستقبلي، بحيث تتم إدارة جميع المصادر بطريقة تُوفر الحاجيات الاقتصادية الاجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي للمقصد السياحي[4]، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاعتماد على توليفة الطاقة المثلى لتوجيه كل الاستراتيجيات الداعمة للاستدامة في هذا القطاع الاستراتيجي؛ بالإضافة الى تثمين العوائد الطاقوية من خلال النهوض بالبيئة الملائمة لتطوير مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئة والارتقاء بالاستراتيجيات المعتمدة للتنمية السياحية لتحقيق

---

[1] – النقل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية وعلاقته بقضايا تغير المناخ :
www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files/

[2] – United Nations Economic Commission for Erope _ **Transport for Sustainable Development in the ECE Region** _ UNECE Transport division, 2011.
www.epa.gov/dced/pdf/Sustainable_Transpo_Performance.pdf .

[3] – Guide to Sustainable Transportation Performance Measures.
www.unece.org/fileadmin/DAM/trans/publications/Transport_for_sustainable_development_in_the_ECE_region.pdf .

[4]– فؤاد عبد المنعم البكري _ **التنمية السياحية في مصر والوطن العربي** _ عالم الكتب ، مصر، 2004، ص: 4.

التنمية المستدامة ومواجهة المشكلات المرتبطة بهذا القطاع والتي تمثل العامل المشترك بين أغلب الدول النامية (نقص المعرفة الفنية، ضعف الأنشطة التطورية، الوعي العام الشعبي، عدم كفاية البنية التحتية الأساسية للسياحة والاستثمار فيها، وتحديات الأمن والسلامة السياحية...)[1]؛ ويمكن تلخيص أهمية قطاع السياحة المستجيب لنمط الاستدامة من خلال ما يلي[2]:

1-3-1- الأهمية الاقتصادية:

تمثل السياحة أحد المداخل الهامة للمساهمة في حل المشكلات الاقتصادية، نظرا لما يمكن أن توفره من عملات أجنبية، وخلق فرص عمل جديدة، من خلال استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، فضلا عن تنمية المناطق الريفية والنائية؛ ويمكن التفصيل في الأهمية الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال ما يلي:

- ❖ يؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات تأثيرا مباشرا، ويتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي سواءاً كان سلبي أو ايجابي، الأمر الذي يستدعي العمل على تفادي الضغوط التي يمارسها النشاط السياحي على ميزان المدفوعات؛
- ❖ قطاع السياحة مصدر مهم للتوظيف والعمالة، حيث تعتمد على العامل الانساني اعتمادا رئيسيا؛ كما تتصل بالكثير من القطاعات الانتاجية كالقطاع الصناعي، القطاع الزراعي، قطاع البنوك، التأمين ...؛
- ❖ زيادة الاستثمار في البنى التحتية كالمطارات، الطرقات، الموانئ... مما يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي؛
- ❖ تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال الأثر المضاعف للسياحة؛
- ❖ السياحة صناعة مركبة تتضمن عدة مجالات وأنشطة تجعلها من أكثر المشروعات الانتاجية جذبا لرؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، مما يؤدي إلى تنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

1-3-2- الأهمية الاجتماعية والبيئية

- ✓ المساهمة في تخفيف الفقر وتحسين مستويات المعيشة ؛
- ✓ الارتقاء بمستوى الوعي البيئي، مما يكرس مبادئ الاستغلال العقلاني للموارد، ولاسيما غير المتجددة وتبني التخطيط المستدام للأراضي؛
- ✓ التطور الاجتماعي مع المحافظة على الانتماء والأصالة الحضارية.

1-4- القطاع الزراعي المستدام:

يتداول المعنيون بالتنمية الزراعية في العالم أكثر من تعريف للتنمية الزراعية المستدامة، إذ يهتم المعني بالبعد الاقتصادي باستدامة الحصول على العوائد المالية من الزراعة، في حين يهتم المعني بالبيئة بالمحافظة عليها وتقليل ضرر النشاط الزراعي على الموارد الطبيعية وحفظ حقوق الأجيال المستقبلية في استثمارها بينما يرى

[1]- **اتجاهات إستراتيجية: التنمية السياحية 2010 -2025**
www.yementourism.com.

[2]- عامر عيساني _ **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر** _ أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 / 2010 ، ص – ص : 32- 41.

المهتم بسلامة الغذاء بوجوب الحرص على إنتاج غذاء صحي للمستهلكين، وهكذا تختلف درجة تركيز التعريف على أيٍّ من هذه المحاور حسب اهتمام وطبيعة الخلفية العلمية للمُعرف، ويعد عدم الاتفاق على تعريف محدد من ضمن المشكلات أو الصعوبات التي تواجه المتخصصين في الزراعة المستدامة.

وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية التنمية الزراعية المستدامة على أنها "إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية لضمان المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية، حيث تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع[1] ".

ويعد الاهتمام بتطور القطاع الزراعي في ظل ضوابط الاستدامة توجها بالغ الأهمية في إطار تنويع النشاط الاقتصادي خارج المحروقات والاعتماد على التوليفة الطاقوية المثلى المتضمنة استخدام تقنيات الطاقات المتجددة وزيادة الكفاءة، من خلال تقليل كثافة الاعتماد على الطاقة التقليدية في مجال الزراعة ويمكن معالجة دور القطاع الزراعي المستدام في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال ما يلي:

- تخفيض البطالة، والمساهمة في زيادة الدخل الوطني الاجمالي عن طريق الصادرات وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية [2]؛
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وترشيد استخدام الموارد المتجددة والناضبة؛
- تحسين ظروف المعيشة، وتوفر الغذاء الصحي والآمن بيئيا.

1-5- الاستثمار في التنمية العمرانية المستدامة:

ظهرت فكرة التنمية العمرانية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض في (ريودي جينيرو 1992) وترجمت ضمن الأجندة 21، وكذلك في مؤتمر اسطنبول 1996 (الحق في السكن)، كما عرض مؤتمر برلين 2000 أمثلة لأفضل الممارسات في تطبيق التنمية العمرانية المستدامة في المدن حول العالم، ليظهر مجددا خلال مؤتمر جوهانزبرغ 2002، وقد تم تعريفها خلال مؤتمر العمران، حيث اعتبرت تحسينا في نوعية الحياة في المدينة كما تتضمن الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، المؤسسي، الاجتماعي والاقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال القادمة، كنتيجة لاستنزاف الموارد الأساسية، وهذا بالعمل على إيجاد أساس للتوازن بين المواد والطاقة[3] وعليه فإن الاستدامة المعمارية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة، حيث يأخذ التصميم المستدام التداخل بين علم البيئة وجدول أعمال تحسين الحياة ضمن مختلف المستويات: الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية[4].

المحور الثالث: تثمين عوائد الطاقة لتنويع الاقتصاد (مداخل أخرى لهيكلة الاقتصاد)

---

[1]- محمود الأشرم _ **التنمية الزراعية المستدامة : العوامل الفاعلة** _مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007 ص.26.

[2]- مدحت القريشي _ **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات** _ دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007 ص.165- 166.

[3]- سليمان مهنا ، ريدة ديب _ **التخطيط من أجل التنمية المستدامة** _ مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول 2009، ص : 498.

[4]- نجيل كمال، شمائل محمد وجيه الدباغ _ **استدامة المدن التقليدية بين الأمس والمعاصرة اليوم(دراسة مقارنة)** _ مجلة الهندسة والتكنولوجيا المجلد السادس والعشرون، العدد 11، 2008.

بالإضافة إلى توجيه العوائد الطاقوية لترقية القطاعات الإستراتيجية، فإن هناك مداخل أخرى، يمكن التعرض لأهمها فيما يلي:

2-1- المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم المتغيرات التي يمكن من خلال خلق نسيج اقتصادي متكامل ومستقر.

2-1-1- مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد مفهوم واحد وشامل للمشاريع أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تختلف الآراء بين المتخصصين والهيئات الدولية، ومختلف الدول، فمفهومها يختلف بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية إلا أنها تتفق حول الأهمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لهذه المشاريع ضمن هيكل الاقتصاد؛ والتي تنصرف إلى مختلف المشاريع أو المؤسسات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، تستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدود من الأيدي العاملة[1].

2-1-2- أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تكتسي المؤسسات أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة ضمن الاقتصاديات الحديثة، ويمكن معالجة هذه الأهمية من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية من خلال ما يلي:

2-1-2-1- الأهمية الاقتصادية:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين معدلات التنمية الاقتصادية من خلال :

- المساهمة في زيادة الناتج القومي، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية، حيث تعمل المشروعات الصغيرة على توجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك[2]؛
- المساهمة في تنمية الصادرات نظرا لما تتمتع به من خصائص تصديرية (الجودة، تنافسية الأسعار والمرونة في تغيير النشاط...)[3]؛
- المساهمة في رفع كفاءة تخصيص الموارد خاصة في الدول النامية، حيث أنها تميل إلى الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال، كما أنها وسيلة هامة لتشجيع الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي، بالإضافة إلى قدرتها على توفير السلع والخدمات للسوق المحلية[4]؛
- المساهمة في تحقيق التكامل الصناعي، حيث يمثل تكاملها ظاهرة صحية تدفع التنمية إلى الأمام.

2-1-2-2- الأهمية الاجتماعية:

---

[1]- فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي _ **الريادة والأعمال الصغيرة** _ دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006، ص : 81.

[2]- نبيل جواد _ **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** _ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ،بيروت – لبنان، ص : 94.

[3]- فتحي السيّد عبده أبو سيد أحمد _ **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية** _ مؤسسة شباب الجامعة، الجماهيرية الليبية، 2005،ص: 71.

[4]- نبيل جواد ، مرجع سابق، ص : 83.

يمكن معالجة الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي[1]:

– المساهمة في توزيع الدخل عن طريق كثافة العمالة، وبالتالي فهي تلعب دورا هاما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف الفقر، ومشاكل البطالة؛

– دعم القدرات الإنتاجية الشاملة مما يساعد على استيعاب الموارد الانتاجية على كافة مستويات الاقتصاد والمساهمة في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة مما يقلص الفجوات التنموية ويحقق التوازن الجهوي التنموي.

2-1-2-3- الأهمية البيئية:

إن تبني الأبعاد البيئية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمثل أبرز الابتكارات التي تمكنها من اقتناص الفرص وتجنب التهديدات لتحقيق مزايا تنافسية؛ وذلك من خلال (إدماج الإدارة البيئية) تطبيق نظام إدارة المواد والنفايات الخطرة، وتعتبر الإجراءات: الإنتاج الأنظف، إعادة الاستعمال والتدوير، المعالجة البيئية المناسبة، وعملية التخلص النهائية الآمنة بيئيا، أهم الطرق المستعملة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال؛ والتي من شأنها أن تقلل إنتاج النفايات مع إمكانية توقع حدوثها، وكذلك تجنب حدوث أي مشاكل تصاحب عملية الطرح؛ وعلية فإنها تقلل من التكلفة المترتبة على ذلك، بالإضافة إلى منافع أخرى لعل أبرزها[2]:

- الزيادة في الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستخدام الفعال للمواد الخام والعمليات المتطورة؛
- التقليل من تكلفة طرح النفايات الخطرة، طبقا لتخفيض كميات وأنواع النفايات الخطرة الصادرة؛
- التقليل من حجم وتكلفة النشاطات اللازمة لبيان مدى توافق المنشأة مع القوانين والأنظمة البيئية ذات العلاقة؛
- إدارة فاعلة للنفايات الخطرة داخل المنشأة مما يحسن بيئة العمل؛
- تطوير سلامة وصحة العمال وانخفاض التكاليف المرتبطة، عن طريق تقليل التعرض المباشر للنفايات الخطرة.

2-2- التنمية الريفية المستدامة:

تعد التنمية الريفية المستدامة استراتيجية أساسية للتنمية في المناطق الريفية لتحقيق الرفاه الاقتصادي-الاجتماعي وحماية الموارد من خلال تهيئة هذه المنطقة الجغرافية وجعلها أكثر جذبا من الناحية الاقتصادية[3] حيث تتربع التنمية الريفية على أهمية بالغة ضمن الخطط التنموية الشاملة، نظرا للمكانة الهامة للمجتمع الريفي الذي يشكل نسبة معتبرة من السكان الذين تلتزم الدولة برفع مؤشرات التنمية البشرية ضمن وسطهم وتفعيل دورهم لتحقيق الاستدامة الاقتصادية، حيث يعتبر الامداد الطاقوي من أهم الأهداف التي تلتزم بها الدولة لتحيسن أوضاع التعليم، الصحة، التوظيف وتقليص نسب البطالة والقضاء على الفقر بالإضافة إلى تحسين الإنتاج الزراعي

---

[1] – نفس المرجع، ص : 83.

[2] – **دليل تعليمات المياه المعاد تدويرها والمواد الصلبة الحيوية**؛ مكتب التنظيم والرقابة لقطاع الماء ومياه الصرف الصحي والكهرباء؛ إمارة أبوظبي، تقرير 2010. http://www.rsb.gov.ae/uploads/RWGuide2010Arb.pdf

[3]– لجين عباس حمودي _ **التنمية الريفية المستدامة : دراسة في استقرار ونمو المستقرات الريفية** _ رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التخطيط الحضري والإقليمي، المعهد العربي للتخطيط الحضري والإقليمي، 2009.

والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وذلك بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة المنخفضة التكاليف نسبيا (توليد وتوصيل الطاقة من خارج الشبكة)

2-3- الارتقاء باقتصاد المعرفة:

يُعرَّف اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد القائم على المعلومة، حيث تمثل العنصر الانتاجي الأساسي والمنتج الوحيد، ويعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال بدرجة كبيرة، ويعد اقتصاد المعرفة ظاهرة اقتصادية حديثة تمثل تخصص فرعي من الاقتصاد، تهتم أساسا بالمعرفة، وتتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية[1].

- ويعد اقتصاد المعرفة من أهم المسارات التي يُعوَّل عليها في الارتقاء بالكفاءة الاستخدامية للموارد الاقتصادية، ولاسيما المصادر الطاقوية، من خلال تحسين كثافة استخدام الطاقة التقليدية وتطوير تطبيقات الطاقات المتجددة للاستفادة من الطاقة التي توفرها ولاستهداف أسواق تكنولوجياتها، ويمكن التطرق لأهمية الاندماج في الاقتصاد المعرفي من خلال ما يلي[2] :
- توليد فرص عمل متنوعة ومتزايدة؛
- التحفيز على التوسع ونمو الاستثمارات وبالذات الاستثمار في الأصول غير المنظورة، مما يسهم في نمو الطلب على الموارد المعرفية والخبرات على المستوى العالمي والمحلي، ونمو عمالة جديدة في مجالات كثيفة المعرفة؛
- المساهمة في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين النوعية؛
- زيادة الناتج والدخل القومي وزيادة المشاريع والإسهام في توليد القيم المضافة في الاقتصاد؛
- التحديث والتجديد والتطوير في النشاطات الاقتصادية واتساعها بدرجة كبيرة؛
- تحوُّل تمركز العمالة من الصناعات التحويلية إلى الصناعات الخدمية الأكثر معرفة، مما يدفع إلى زيادة الاهتمام بكل من التعليم والبحث والتطوير؛
- المساهمة في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي وذلك لارتباطه بتقنيات مختلفة ومتطورة منها التجارة الالكترونية، الأسواق الافتراضية، التسويق الالكتروني، الحكومة والإدارة الالكترونية والبنوك الالكترونية؛ مع تقصي الالتزام بالممارسة الأخلاقية ومبادئ حماية حقوق الملكية الفكرية.

2-4- تفعيل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية المستدامة:

الاستثمار المباشر هو الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، والمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع، كما يمكن للمستثمر الأجنبي تحويل جزء من الموارد

[1] – بوطالب قويدر، بوطبة فيصل _ **الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص و التحديات** _ مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، 9- 10 مارس 2004، ص : 255.

[2] – فليح حسن خلف _ **اقتصاد المعرفة** _ مرجع سابق ، ص : 22.

المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة، وتعتبر منظمة التجارة العالمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الوسيلة الأكثر فعالية للتطور المعرفي ولزيادة رأس المال المنتج والمولد الأساسي للثروة في العالم، فضلا عن أنه يسمح بتحرير جزء كبير من الإنتاج غير المستغل في الدول النامية، خاصة إذا تمت إحاطته بإطار قانوني وتنظيمي يخدم مصالح هذه الدول.

ويهدف تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في البلدان النامية إلى تحقيق تنمية مستدامة لاقتصادياتها الأمر الذي يكسب هذا النوع من الاستثمارات أهمية بالغة، يمكن تلخيصها من خلال ما يلي:

– إتاحة نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، ويحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج، كما أنه مصدر لتدفق رأس المال اللازم لتمويل عجز الميزان التجاري؛

- تعويض نقص الادخار الوطني لتمويل عمليات التنمية؛
- تنمية أنشطة البحث والتطوير؛
- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية ، بشرية، طبيعية ...)؛
- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة التي تعاني من الركود الاقتصادي؛
- خلق مناصب عمل، مما يساهم في تحسين ظروف المعيشة ويحد من مشكلة البطالة.

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق تنمية بشرية واقتصادية مستدامة، وذلك من خلال الحد من الفقر وتنمية الفرد معرفيا وتحسين شروط المعيشة، فضلا عن المساهمة في تحقيق الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد، إذا تم خلق المناخ الملائم لتعظيم المكاسب وتذليل جانب السلبيات[1].

الخاتمة:

من المتوقع أن يولد الاقتصاد الأخضر قدرا معتبر من النمو ومن وتوفير مناصب شغل يماثل أو يزيد الإستراتيجية الاقتصادية المتبعة حاليا في الجزائر؛ بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى منافع اجتماعية وبيئية. إلا أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لن يكون من دون مخاطر وتحديات من تخضير القطاعات التقليدية والتوجه نحو تلبية حاجيات السوق سريعة التغيير في عالم يقيده الكربون لذلك يجب أن تتضافر كل الجهود من قادة ومجتمع مدني وان يتدبروا في مفاهيم المقاييس التقليدية للثروة والرخاء والرفاهية. و يعتبر الصبر على انتهاج هذه الإستراتيجية والاستمرارية فيها أكبر تحدي يواجه الدولة الجزائرية حكومة ومجتمع مدني.

النتائج والتوصيات:

بدأ رسميا في 1 يناير 2016 تبني أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومن المتوقع أن تسعى الحكومات لتحقيق تلك الأهداف بالرغم من عدم إلزاميتها من الناحية القانونية وسيتم متابعة أهداف التمنية

[1]– بوهزة محمد، بن سديرة عمر _ **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة** _ مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07/ 08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008، ص : 303.

المستدامة باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية التي كلفة اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بوضعها ومتابعتها وتوصي جل هذه الأهداف بالتوجه نحو اعتماد الاقتصاد الأخضر كونه مدخل لتحقيق النمو الاقتصادي. بالنسبة للجزائر تركز الحكومة جهودها في المرحلة الحالية على حفز مستويات التنويع الاقتصادي لدعم النمو الاقتصادي وذلك من خلال تبني عدة إصلاحات لتحسين مستويات جاذبية مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين المنظمة لبيئة الأعمال وإصلاحات أخرى تهدف إلى زيادة مستويات الكفاءة والتنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. في هذا الإطار تمكنت بعض القطاعات غير الهيدروكربونية من تحقيق نشاط ملموس في الجزائر من بينها صناعتي السيارات والأدوية. ودعما لهذه التوجه الساعي الى الخروج من اقتصاد الريع وبلوغ درجة الاقتصاديات الناشئة في غضون 2030 يتعين على الجزائر وضع آليات مالية مخصصة لتطوير الاقتصاد الأخضر من خلال:

- ادخار قسط كافي من الدخل الوطني الخام لتنمية مسالك الاقتصاد الأخضر وفق مقاربة شاملة ومندمجة تشمل جميع حلقات سلسلة القيم: التربية؛ التكوين؛ البحث العلمي والدراسات؛ التكنولوجيا الصناعات؛ والخدمات؛
- تقوية آليات التمويل العمومي والخاص عبر صيغ تفضيلية من أجل تخضير مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا؛
- إعادة تدابير محفزة لتطوير الاستثمار وخاصة في قطاعات الاقتصاد الأخضر؛
- تطوير نظام ضريبي بيئي محفز وملائم لمسالك الاقتصاد الأخضر.

المراجع والهوامش:

1. **اتجاهات إستراتيجية: التنمية السياحية 2010 -2025** www.yementourism.com.
2. الاقتصاد الأخضر، برنامج الامم المتحدة للبيئة ، 2012.
3. الاقتصاد الأخضر، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011.
4. بوطالب قويدر، بوطبة فيصل _ **الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص و التحديات** _ مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، 9- 10 مارس 2004.
5. بوهزة محمد، بن سديرة عمر _ **الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة**_ مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07/ 08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2008.
6. جابر ابراهيم _ **البيئة والتنمية المستدامة** http://xa.yimg.com/kq/groups/.
7. **دليل تعليمات المياه المعاد تدويرها والمواد الصلبة الحيوية**؛ مكتب التنظيم والرقابة لقطاع الماء ومياه الصرف الصحي والكهرباء؛ إمارة أبوظبي، تقرير 2010. http://www.rsb.gov.ae/uploads/RWGuide2010Arb.pdf
8. سليمان مهنا ، ريدة ديب _ **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**_ مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول 2009.
9. عامر عيساني _ **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر** _ أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 / 2010.

10. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي _ **الريادة والأعمال الصغيرة** _ دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006.
11. فتحي السيّد عبده أبو سيد أحمد _ **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية** _ مؤسسة شباب الجامعة، الجماهيرية الليبية، 2005.
12. فؤاد عبد المنعم البكري _ **التنمية السياحية في مصر والوطن العربي** _ عالم الكتب ، مصر، 2004.
13. لجين عباس حمودي _ **التنمية الريفية المستدامة : دراسة في استقرار ونمو المستقرات الريفية** _ رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم التخطيط الحضري والإقليمي، المعهد العربي للتخطيط الحضري والإقليمي، 2009.
14. محمود الأشرم _ **التنمية الزراعية المستدامة : العوامل الفاعلة** _مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
15. مدحت القريشي _ **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات** _ دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
16. نبيل جواد _ **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** _ مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ،بيروت – لبنان.
17. نجيل كمال، شمائل محمد وجيه الدباغ _ **استدامة المدن التقليدية بين الأمس والمعاصرة اليوم(دراسة مقارنة)** _ مجلة الهندسة والتكنولوجيا المجلد السادس والعشرون، العدد 11، 2008.
18. نحو اقتصاد أخضر : مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مرجع لواضعي السياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011. www.unep.org/greeneconomy
19. النقل من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية وعلاقته بقضايا تغير المناخ : www.uobabylon.edu.iq/sustainabilty/files/
20. Guide to Sustainable Transportation Performance Measures.
21. Report on A Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the implications for Africa? www.unep.org.
22. United Nations Economic Commission for Erope _ **Transport for Sustainable Development in the ECE Region** _ UNECE Transport division, 2011.
23. www.unece.org/fileadmin/DAM/trans/publications/Transport_for_sustainable_development_in_the_ECE_region.pdf .